

## حقائق أساسية

**ينص إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي لعام ١٩٩٦ على:**

"أنتنا رؤساء الدول والحكومات ... نوكد من جديد حق كل فرد في الحصول على أذنية سليمة ومغذية اتساقا مع الحق في الحصول على ما يكفي من غذاء وحق كل فرد الأساسي في التحرر من الجوع".

**وينص العهد الدولي للحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦ على أن**

"الدول الأطراف في هذا العهد تسلم بحق كل فرد في مستوى معيشة لائق ... بما في ذلك الغذاء الكافي ... وتوافق على اتخاذ الخطوات الملائمة لتحقيق هذا الحق. المادة ١١ (١).

**الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨**

"لكل فرد الحق في مستوى معيشة لائق بصحته ورفاهيته هو وأسرته بما في ذلك الحق في الغذاء ..."  
المادة ٢٥ (١)

## الحق في الغذاء، لا يعني الغذاء مجانا

إن هناك سوء فهم شائع بأن الحق في الغذاء يتطلب من الدولة أن تطعم مواطنيها. ولكن الأمر ليس كذلك بالضرورة. وبدلا من ذلك يتعين على الدولة أن تحترم وتحمي حقوق الأفراد في إطعام أنفسهم. فالمساعدات الغذائية المباشرة مطلوبة أساسا في حالات الطوارئ مثل الكوارث الطبيعية أو الحروب الأهلية. وعندما لا يستطيع بلد أن يلبي هذه الحاجة من خلال موارده الخاصة، يتعين على الدولة أن تطلب مساعدات دولية.

يشكل الجوع انتهاكا لكرامة الإنسان وعقبة في نفس الوقت أمام التقدم الإجتماعي والسياسي والإقتصادي. ويعترف القانون الدولي بأن لكل فرد الحق الأساسي في التحرر من الجوع، وأدرج ٢٢ بلدا الحق في الغذاء في دستورها. ويتعين على حكومات البلدان أن تبذل كل جهد ممكن لضمان حصول الناس ماديا واقتصاديا على ما يكفي من غذاء سليم ومغذٍ لممارسة حياة ملؤها الصحة والنشاط.

## منهج يعتمد على الحقوق إزاء التنمية

كانت النشاطات الإنمائية تستند، عادة، إلى مبررات عملية - لزيادة الناتج المحلي الإجمالي أو التخفيف من صراعات أهلية. غير أنه ظهر مؤخرا منهج جديد يؤكد أهمية حقوق الإنسان الأساسية ويشار إليه بأنه التنمية المستندة إلى الحقوق.

ويشير المنهج المعتمد على الحقوق إزاء الأمن الغذائي إلى أن للناس حق أساسي في التحرر من الجوع. وينظر إلى المنتفعين من التنمية لا على أنهم مجرد أشخاص عرضيون بل كأصحاب شأن نشطين. كما يضع المسؤولية الأولى على الدولة مطالبا إياها ببذل كل جهد ممكن لضمان حصول الناس ماديا واقتصاديا، في جميع الأوقات، على الأغذية السليمة لممارسة حياة صحية ملؤها النشاط.

وتشمل عمليات انتهاك الحق في الغذاء منع

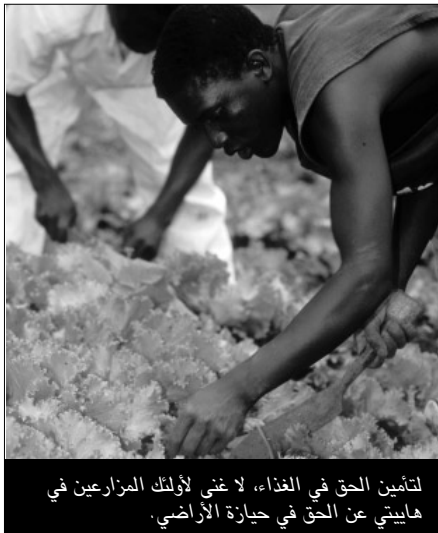
الاهتمام بحقوق الإنسان ليس مجرد مثل عليا، بل هو أيضا منهج إنمائي فعال. وتبين البحوث وجود صلة بين الحرية المدنية والحرية السياسية والنمو الاقتصادي. فحماية حقوق الإنسان يمكن أيضا أن تحول دون حدوث أشد العقبات ضررا أمام الحق في الغذاء: ألا وهي المجاعة. ويقول أمارتيا سن، الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد أن احتمالات المجاعات تقل كثيرا عندما تحترم الحقوق المدنية والسياسية.

## الدور الأعلى: حكومات البلدان

تشمل عملية ضمان الحق في الغذاء الكثير من العوامل ابتداء من الحصول على الأراضي إلى الفرص الكافية لاكتساب الدخل. وقد أعطى العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي بدأ سريانه في ١٩٧٦ حكومات البلدان المسؤولية الأولى وتعمل التزامات الدول إزاء "حقوق الإنسان" على ثلاثة مستويات:

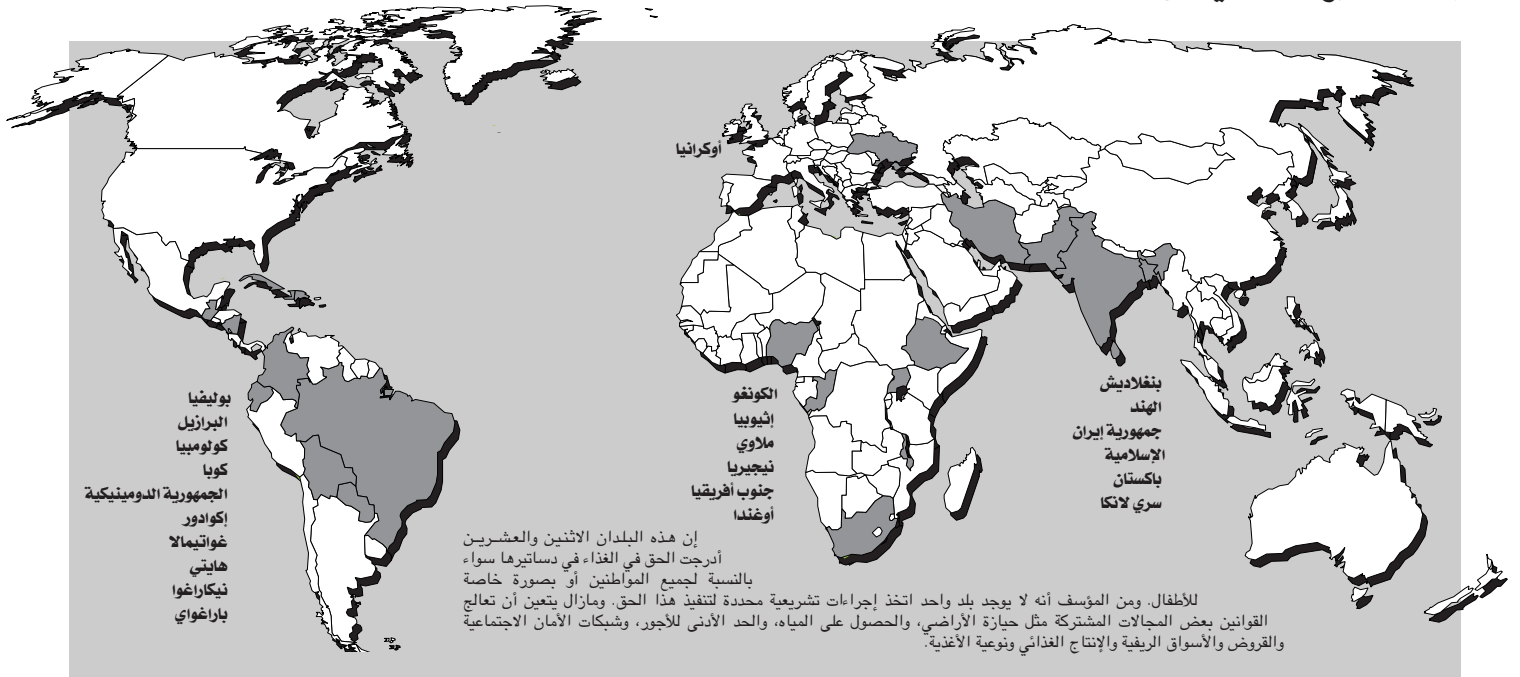
**إلتزامات الإحترام** تضع حدودا على ممارسة سلطة الدولة. فيتعين عدم تدخل الدولة في وسائل معيشة الأفراد. فإذا تبين أن التشريعات القطرية لها هذا التأثير، ينبغي اتخاذ الإجراءات فورا لتصحيحها.

**إلتزامات الحماية** تقتضي وضع قواعد ضد سوء سلوك العناصر غير الحكومية التي تعوق الناس عن الحصول على الأغذية الكافية والسليمة. وتغطي هذه القواعد مواصفات صحة الأغذية والنوعية ووضع البيانات على العبوات، وظروف العمل وحيارة الأراضي. كما ينبغي أن تحمي القواعد من ممارسات السوق غير النزيهة



لتأمين الحق في الغذاء، لا غنى لأولئك المزارعين في هاييتي عن الحق في حيازة الأراضي.

مثل حجب معلومات الأسعار أو تكوين احتكارات. **إلتزامات الوفاء** تتطلب إجراءات من جانب الدولة لتحديد الفئات المعرضة وتصميم السياسات التي تؤدي إلى تحسين حصولها على موارد إنتاج الأغذية أو الدخل. وقد يتعين توفير المساعدات المباشرة، باعتبارها ملجأ أخيرا، لضمان، على الأقل، عدم هلاك الناس من الجوع.



## من النظرية إلى التطبيق: التعاون مع

### لمكافحة الجوع

كلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان برصد تحقيق، انتهاك، الحق في الغذاء الكافي على أن تقدم الوكالات الإنمائية ومؤسسات التمويل المساعدات الفنية والمالية والغذائية، ومن بينها:

- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
- برنامج الأغذية العالمي
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
- منظمة الصحة العالمية
- منظمة العمل الدولية
- صندوق الأمم المتحدة للطفولة
- مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- البنك الدولي

ولا يقل عن ذلك أهمية مشاركة المنظمات غير الحكومية التي تعتبر فعالة بصورة خاصة في عرض قضايا الحقوق في صدارة القضايا التي سنشير الضمير العالمي. والواقع أن شبكة المنظمات غير الحكومية تعمل الآن للتوصل إلى مدونة سلوك بشأن حق الإنسان في الغذاء الكافي.

أوروغواي للمفاوضات التجارية عام ١٩٩٤ أحكاما تتعلق بالبلدان التي تعجز عن التعامل مع الارتفاع المفاجئ في أسعار الواردات الغذائية. وسوف تحصل البلدان الأقل نمواً والمستوردة الصافية للأغذية على معونة غذائية إضافية ومساعدات فنية ومالية وقروض للتصدير وتمويل قصير الأجل.

ومن المؤسف أن ارتفاعاً في أسعار الحبوب في مختلف أنحاء العالم خلال الفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٦، أظهر عدم فعالية هذا القرار. فخلال تلك الفترة، ارتفعت أعباء الواردات لهذه البلدان بنحو ٣٥ في المائة إلا أنه نتيجة للإفتقار إلى الوضوح في كيفية تنفيذ القرار، وانعدام الإرادة السياسية، حصلت هذه البلدان على مساعدات أقل وليس أكثر. ولا بد من تدعيم هذا القرار وتنفيذه بالكامل.

وسوف يحتاج الكثير من البلدان النامية إلى مساعدة لتفعيل السياسات، وإقامة الهياكل اللازمة لتحقيق القدرة التنافسية للقطاعات الزراعية في مناخ التجارة المفتوح.

وثمة عنصر أساسي في الحق في الغذاء يتمثل في ضمان حق الوصول المتساوي. ويتعين أن يسوي السوق الحرة في نهاية المطاف بين البلدان المتقدمة والنامية. غير أنه ينبغي، حتى يتم ذلك، أن تضمن السياسات القطرية والدولية اقتسام المكاسب بصورة متساوية وحماية السكان المعرضين.

## الأسواق الحرة - التحدي

يفيد تحرير التجارة في تحقيق الحق في الغذاء ويمثل تحدياً له في نفس الوقت. فإذا خفضت البلدان الغنية من الإعانات التي تقدمها للمزارعين، فإن الإنتاج الزراعي للبلدان الفقيرة يصبح أكثر قدرة على المنافسة. ويصبح بوسع هذه البلدان زيادة إنتاجها من الأغذية واكتساب المزيد من عمليات التصدير. غير أنه إلى أن تتكيف الأسواق مع مناخ السياسات الجديد، فإن البلدان التي تعتمد على الواردات الغذائية الأقل سعراً سوف يتدهور أداؤها بالفعل.

وحدد قرار وزاري صيغ خلال جولة

### الحروب: الإنتهاك

الصراعات المسلحة تنتهك الحق في الغذاء نتيجة لتدمير المحاصيل والمخزونات الغذائية والثروة الحيوانية والمعدات الزراعية. وتشير تقديرات المنظمة إلى أنه خلال العقود الثلاثة الأخيرة تكلف الحرب ٢٠٠ ٤ مليون دولار سنوياً وهو ما يكفي لإخراج ٣٣٠ مليون نسمة من ربة نقص الأغذية.

● ففي رواندا في ١٩٩٥، شردت الحرب ثلاثة مزارعين من كل أربعة وهبطت بالإنتاج المحصولي إلى النصف.

● وفي أفغانستان، يضم نحو ٧٠٠ كيلومتر مربع من البلاد ألغاماً أرضية تحد بدرجة كبيرة من الزراعة وتقتل أو تجرح ٣٠٠ شخص شهرياً.

## نقاط الاتصال

للحصول على مزيد من المعلومات:  
المكتب القانوني:

الإستفسارات الإعلامية:

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة  
Viale delle Terme di Caracalla  
00100 Rome, Italy  
www.fao.org

Media inquiries  
Tel. +39 06 570 53625  
Fax +39 06 570 53729  
media-relations@fao.org

Legal Office  
Tel. +39 06 570 43478  
Fax +39 06 570 54408  
margret.vidar@fao.org